BAGHDAD CHAMBERS OF
COMMERCE STUDIES AND
INFORMATION DEPARTMENT

غرفة تجارة بغداد
قسم الدراسات والمعلومات

السيد رئيس الغرفة المحترم...

م / دراسة

تحية طيبة وبعد..

اعرض لحضراتكم دراسة حول رؤية غرفة التجارة بشأن تحديث استراتيجية القطاع الخاص في العراق للفترة 2014-2030 .

تفضلوكم بالإطلاع والامر بما تنسبوه ، مع قبول وافر الاحترام والتقدير.

المستشار الدكتور
صفاء الشمري

الرؤية

تهدف هذه الرؤية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام. يمكن أن تشمل هذه الرؤية النقاط التالية:-

أولاً – تعزيز بيئة الأعمال

– إصلاحات قانونية وتشريعية

العمل على تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال لتكون أكثر شفافية ومرونة، بما يشمل قوانين الشركات، الضرائب، والعمل.

– تبسيط الإجراءات

تقليل البيروقراطية وتسريع الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات وإصدار التراخيص، مما يسهل دخول المستثمرين المحليين والأجانب إلى السوق.

– مكافحة الفساد

تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة للحد من الفساد الذي يعتبر عائقًا رئيسيًا أمام نمو القطاع الخاص.

ثانياً – تشجيع الاستثمار الخاص

– حوافز استثمارية

تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين المحليين والأجانب، خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

– شراكات بين القطاعين العام والخاص

تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى، مثل البنية التحتية والطاقة.

ثالثاً – دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تمويل وتسهيلات ائتمانية

توفير آليات تمويل ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك قروض بفوائد منخفضة وضمانات ائتمانية.

– التدريب وبناء القدرات

تنظيم برامج تدريبية لتطوير المهارات الإدارية والتقنية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً – تنويع الاقتصاد

– تشجيع القطاعات غير النفطية

تعزيز نمو القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والتكنولوجيا لتقليل الاعتماد على النفط.

– الابتكار وريادة الأعمال

دعم المبادرات التي تركز على الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال، خاصة بين الشباب.

خامساً – التكامل الإقليمي والدولي

– التجارة الدولية

تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المجاورة ودول العالم، والعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات العراقية.

– الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

مساعدة الشركات العراقية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحسين جودة المنتجات وزيادة التنافسية.

سادساً – استدامة التنمية

– التنمية المستدامة

التركيز على المشاريع التي تحقق التنمية المستدامة، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية.

– الطاقة المتجددة

تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بطريقة مستدامة.

سابعاً – تعزيز الاستقرار الاجتماعي

– خلق فرص العمل

العمل على خلق فرص عمل جديدة من خلال دعم القطاع الخاص، مما يسهم في تقليل البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

– المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشجيع الشركات على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية من خلال دعم المبادرات المجتمعية والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية.

تحديث استراتيجية القطاع الخاص في العراق يتطلب تضافر جهود متعددة من الحكومة، القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية لضمان تنفيذ رؤية شاملة تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

تحديث استراتيجية القطاع الخاص في العراق للفترة 2014–2030 يحتاج إلى نهج شامل يأخذ في الاعتبار التحديات الحالية والفرص المستقبلية.

هذه الاستراتيجية يجب أن تكون مبنية على أسس قوية وتحتوي على نقاط عملية قابلة للتنفيذ. فيما يلي خطة دقيقة وتفصيلية

أولاً – إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية

أ – إصلاح النظام القانوني

١ – إصلاح قانون الشركات

تعديل قانون الشركات ليتماشى مع المعايير الدولية ويتيح إنشاء الشركات بسهولة أكبر، مع تقليل المتطلبات البيروقراطية.

٢– إصلاح قانون الضرائب

تبسيط النظام الضريبي وتوفير حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الجديدة، خاصة في القطاعات ذات الأولوية.

ب – مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

١– إنشاء هيئة لمكافحة الفساد

هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تكون لها صلاحيات تنفيذية وإشرافية على القطاعات المختلفة.

٢– تطبيق الحوكمة الرشيدة

إلزام الشركات بتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة والإفصاح المالي بشكل دوري.

ج – تبسيط الإجراءات الحكومية

١ – تطبيق الحكومة الإلكترونية

تطوير بوابة إلكترونية شاملة لتسهيل عملية تسجيل الشركات، إصدار التراخيص، ودفع الضرائب بشكل رقمي.

٢– مراكز خدمة شاملة

إنشاء مراكز خدمة موحدة لتقديم جميع الخدمات الحكومية المتعلقة بالأعمال في موقع واحد.

ثانياً – تعزيز الاستثمار ودعم المشاريع الجديدة

أ- تقديم حوافز استثمارية

١ – إنشاء مناطق حرة خاصة

إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تقدم تسهيلات وحوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين، خاصة في الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

٢ – إعفاءات ضريبية طويلة الأجل

تقديم إعفاءات ضريبية تصل إلى 10 سنوات للمشاريع الجديدة التي تحقق معايير معينة مثل توفير فرص العمل أو الاستثمار في المناطق الريفية.

ب- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

١- تطوير البنية التحتية من خلال PPP

تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية مثل الطرق، الجسور، والطاقة.

٢- تأسيس صندوق تمويل المشاريع الكبرى

إنشاء صندوق استثماري مشترك يموله القطاع العام والخاص لتمويل المشاريع الضخمة.

ثالثاً – دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

أ- توفير التمويل

١- إطلاق برامج تمويلية موجهة

إنشاء برامج تمويل مخصصة لقطاعات مثل الزراعة، التكنولوجيا، والصناعات الخفيفة، مع تقديم قروض بفوائد مدعومة وضمانات حكومية.

٢-إطلاق مبادرة تمويل الابتكار

تقديم قروض ومنح للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تطوير حلول مبتكرة.

ب- تقديم الدعم الفني وبناء القدرات

١- برامج تدريب متخصصة

تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية في مجالات الإدارة، التسويق، وتطوير الأعمال.

٢- حاضنات أعمال

تأسيس حاضنات أعمال في مختلف المحافظات لدعم الشركات الناشئة وتوفير الاستشارات الإدارية والمالية.

رابعاً - تنويع الاقتصاد العراقي

أ- تطوير قطاعات جديدة

١- تشجيع الزراعة المستدامة

دعم المشاريع الزراعية عبر توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين وتعزيز استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

٢- تطوير قطاع التكنولوجيا

الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء مناطق تكنولوجية وتعزيز التعليم التقني.

ب- ترويج الصادرات

١- إنشاء هيئة ترويج الصادرات

هيئة مختصة بترويج المنتجات العراقية في الأسواق العالمية وتقديم الدعم للشركات للتوسع الدولي.

٢- تحسين جودة المنتجات

تقديم حوافز للشركات التي تطبق معايير الجودة العالمية وتعزز تنافسية منتجاتها في الأسواق الخارجية.

خامساً – تعزيز التكامل الإقليمي والدولي

أ- فتح الأسواق الدولية

١- اتفاقيات تجارية جديدة

التفاوض على اتفاقيات تجارية مع دول الجوار والأسواق الناشئة لتسهيل وصول المنتجات العراقية إلى الأسواق الخارجية.

٢- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

دعم الشركات العراقية للاندماج في سلاسل التوريد العالمية من خلال تحسين جودة الإنتاج ورفع الكفاءة التشغيلية.

ب- تعزيز التعاون الإقليمي

١- إنشاء منصات تعاون إقليمي

تعزيز التعاون مع دول الجوار في مجالات الطاقة، النقل، والتجارة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

سادساً – دعم الاستدامة والتنمية الاجتماعية

أ- تطوير البنية التحتية الخضراء

١- مشاريع الطاقة المتجددة

تشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح، وتقديم حوافز مالية للمشاريع التي تعتمد على الطاقة النظيفة.

٢- إعادة تدوير الموارد

دعم مشاريع إعادة التدوير والاستدامة البيئية من خلال تقديم تسهيلات وضمانات للمستثمرين.

ب- تشجيع المسؤولية الاجتماعية

١- برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)

إلزام الشركات الكبيرة بتخصيص جزء من أرباحها لدعم المشاريع الاجتماعية، مثل التعليم والصحة.

٢- تشجيع الاستثمار في المجتمعات المحلية

تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في المجتمعات المحلية وتعمل على تحسين ظروف المعيشة فيها.

سابعاً - تحسين الاستقرار الاجتماعي من خلال القطاع الخاص

أ- خلق فرص عمل

١- برامج توظيف الشباب

إطلاق مبادرات توظيف تستهدف الشباب من خلال تقديم حوافز للشركات التي توظف الخريجين الجدد.

٢- دعم ريادة الأعمال

توفير قروض صغيرة ودعم فني لرواد الأعمال لبدء مشاريعهم الخاصة.

ب- تعزيز التعليم والتدريب المهني

١- تطوير المناهج التعليمية

تحديث المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

٢- توسيع برامج التدريب المهني

زيادة عدد المعاهد الفنية والمهنية وتقديم تدريب متقدم في المجالات المطلوبة.

ثامناً - التنفيذ والمتابعة

أ- آليات التنفيذ

١- إنشاء لجنة وطنية للتنفيذ والمتابعة

لجنة مستقلة تشرف على تنفيذ الاستراتيجية وتتابع تحقيق الأهداف المحددة.

٢- تحديد مؤشرات الأداء (KPIs)

وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس تقدم التنفيذ في كل مجال من مجالات الاستراتيجية.

ب- مراجعة دورية للاستراتيجية

١- تقييم نصف سنوي

إجراء مراجعة نصف سنوية لتقييم مدى تحقيق الأهداف وتعديل الاستراتيجية حسب الحاجة.

٢- تقرير سنوي للبرلمان

تقديم تقرير سنوي للبرلمان وللجمهور حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وتحديد التحديات القائمة.

هذه الخطوات العملية تمثل خارطة طريق لتحديث استراتيجية القطاع الخاص في العراق، مع التركيز على تنفيذها على أرض الواقع لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.